اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

سوق الفواكه والخضر

المادة	السعر	المادة	السعر
	٦٠٠		
طماطة	٣٥٠	خس	٧٥٠
بطاطا	٥٠٠	خيار	٧٥٠
باذنجان	٧٥٠	برتقال	٧٥٠
فلفل أخضر	٧٥٠	تفاح	٧٥٠
فاصوليا	٥٠٠	رمان	٥٠٠
بصل	٢٥٠	لالنكي	٧٥٠
بصل أخضر	٥٠٠	نومي حامض	٧٥٠
شجر	٥٠٠	موز	١٢٥٠
قرنابيط	٧٥٠	عنب	٧٥٠
سبانغ			

فاعلية السياسة النقدية للتقليل من حدة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي

الدكتور باتع خليفة هلال*

تعني السياسة النقدية عموما الرقابة الفعالة التي يمارسها البنك المركزي على الجهاز النقدي والمصرفي. ان اهمية السياسة النقدية في مكافحة التضخم تكمن في حقيقة التوسع النقدي والمصرفي بما يستهدف تخفيض القدرة الشرائية للمستهلكين ، وبالتالي فان تقييد ذلك التوسع يعني تخفيض القدرة الشرائية وتخفيض الاجهاد على الطاقات الانتاجية.

فالاقتصاد العراقي الذي كان يدار مركزيا في ظل استمرار تدخل الدولة بشكل واسع في الحياة الاقتصادية قد شوه هيكل الاسعار بحيث اصبحت لا تعكس القيمة الحقيقية للانتاج والخدمات وتبعا لذلك فقد تشوه العرض والطلب وما نجم عنه من عدم كفاءة التوزيع والهدر في توزيع الموارد الاقتصادية والبشرية بين القطاعات المختلفة، اضافة الى ذلك، فان السياسة النقدية لم يكن لها وجود حيث كان العجز الكبير في الموازنة الذي كان يزيد على ٥٠٪ من مجموع التخصيصات تعتمد في تمويله بشكل كلي على التوسع النقدي وهذا ادى الى حدوث التضخم بمعدل ٥٠٪ سنويا خلال فترة التسعينيات، والى انخفاض في القوة الشرائية لاصحاب الدخل المحدود، نتيجة انخفاض قيمة الدينار العراقي من ٣١٢٥ دينار للدولارا الى ٢٠٠٠دينارللدولار، خاصة خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي.

ان نجاح السياسة النقدية يتوقف على عاملين هما السيطرة على عرض النقد وسعر الفائدة ومن اجل السيطرة على التضخم من خلال عرض النقد يجب ان يكون معدل نمو النقد يوازي او اقل من معدل نمو الدخل القومي. فعند تحليل جوانب العلاقة ما بين السياسة النقدية بصورة عامة وعرض النقد على وجه التحديد، تبدو لنا ملامح الاتجاهات الحديثة في مجال السياسة النقدية، التي تؤكد اعتماد مثبت اسمي يأخذ بعين الاعتبار الأطر الكمية والسعرية التي تحدد جوانب العلاقة ما بين السياسة النقدية وعرض النقد فالاعتبارات الكمية تتجسد من خلال ضبط السيولة النقدية والتوسع بها في حدود النمو الاقتصادي الحقيقي، أي النمو في الناتج المحلي الاجمالي، ويمكن تطبيق هذه الاعتبارات على الامدين المتوسط والبعيد. اما الاعتبارات السعرية فتتجسد من خلال سياسة الاسعار الى الاستقرار النقدي، على ان يرافق هذه السياسة وجود اسواق فاعلة للاوراق المالية النقدية، اذ توفر الاخيرة للسياسة النقدية فرصة تأثير مناسبة على حدود السيولة النقدية (الاصدار النقدي) بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي في اطار عملية الحد وتخفيض مستويات التضخم النقدي وبالتالي خفض مستويات التضخم في الاقتصاد العراقي، اذ تعتبر السياسة النقدية من العناصر الرئيسة للسياسات الاقتصادية التي تؤثر في اجمالي الطلب، وبالتالي على معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال الحد من خلق ضغوط تضخمية وتحقيق الاستقرار النقدي عن طريق ما يلي:

١،تحقيق الانسجام بين معدل نمو عرض النقد ومتطلبات الانفاق العام خاصة الانفاق الاستهلاكي في الميزانية الاعتيادية والسيطرة على حجم انفاقها.

٢،حصول توازن نسبي بين التدفقات السلعية والتدفقات النقدية لان اية زيادة في الكتلة النقدية لا تقابلها زيادة في التدفقات السلعية تؤدي الى فجوة وبالتالي حصول الاسعار والتضخم.

٣،زيادة فاعلية دور الائتمان المصرفي في الممنوح من قبل الجهاز المصرفي للقطاع العام الى جميع القطاعات، أي ان الائتمان يجب ان يوجه للقطاعات الاقتصادية السلعية لزيادة الانتاج وبالتالي زيادة المعروض السلعي وتخفيف موجة التضخم الحالية.

٤،السيطرة على المصارف الاختصاصية (التابعة للقطاع الخاص) وبرمجة نشاطها المصرفي بحيث يكون موجها لزيادة وتوسيع الطاقات الانتاجية للقطاع الخاص وليس لتحقيق الارباح فقط.

٥،السيطرة على نشاط مكاتب الصيرفة لجعلها وسيلة من السياسة النقدية للسيطرة على المعروض النقدي وليس للمضاربة.

تثبيت واستقرار الاسعار في السوق المحلية.

٧،المحافظة على نظام سعر صرف يتلاءم مع حاجات الاقتصاد الوطني.

٨،المساعدة في توفير السيولة النقدية وتوجيه الائتمان الى الاستخدامات الاكثر انتاجية.

٩،المساعدة على الحفاظ على مستوى مناسب من القوى العاملة وتحقيق التوزان الداخلي والخارجي. اما فيما يتعلق بالسيطرة على سعر الفائدة كون ان سعر الفائدة اداة مهمة من ادوات السياسة النقدية للسيطرة على الكتلة النقدية في التداول ومحاولة تقليل حجم هذه الكتلة من خلال ما يلي:

١-زيادة نمو الودائع الثابتة للقطاع الخاص في الجهاز المصرفي لان الودائع الثابتة تعتبر من العوامل الانكماشية المؤثرة في المعروض النقدي والكتلة النقدية في التداول وذلك باعطاء ومنح حوافز وودائع مالية مجزية لسحب جزء من السيولة في التداول وتحويلها الى ودائع ثابتة وبالتالي المساهمة النسبية في تقليل العرض النقدي وهذا الاجراء يؤثر في حالة التضخم.

٢-طرح سندات واوراق حكومية في الاسواق وعلى المواطنين وبسعر فائدة مرض ومحفز لجذب جزء من السيولة النقدية في التداول والذي هو جزء مهم من عرض النقد (العملة في التداول + الودائع الاهلية الجارية) الذي سوف يؤدي الى التقليل النسبي لحجم التضخم الاقتصادي العراقي، هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى ان من بين جملة السياسات التي يمارسها الجهاز النقدي والمصرفي التأثير في سعر الفائدة تتمثل في العمل على فرض شكل من اشكال الوسائل النقدية غير المباشرة التي تساعد البنك المركزي على تحقيق الاهداف التشغيلية المتمثلة بالدفع في اتجاه الاستقرار النقدي، اذ ان اقامة ما يسمى بالتسهيلات القائمة واعتماد سعر السياسة للبنك البالغ (٦٪) يمثل البوصلة لتلقي ودائع الاستثمار بفائدة (٥٪) ولمدة ١٤ يوما وودائع اخرى نصف شهرية بفائدة (٦٪) لمدة شهر وفرت احتياطات لدى البنك المركزي بمثابة ودائع بلغب قرابة (٢) تريليون دينار اودعتها المصارف لدى البنك المركزي حتى الوقت الحاضر التي عدت من السياسات المساعدة غير المباشرة للسياسة النقدية في السيطرة على السيولة، ومن ثم تحقيق شيء من الاستقرار النقدي، اضافة الى ذلك هناك سياسات واجراءات نقدية على الحد من التضخم ومنها:

أ) لقد كان التوسع ولا يزال في عرض النقد الممول، الاساس للعجز في الموازنة العامة للدولة، ان هذا الاجراء يؤدي الى رفع نسب التضخم الى مستويات من الصعب السيطرة عليها او التعايش معها، لذلك لا بد من التخفيف من عرض النقد ومحاولة الالتزام بمعدل نمو مقترح يتعادل مع الزيادة في حجم الناتج المحلي بالاسعار الثابتة.

ب) اعداد موازنة سنوية للعملات الصعبة لتحديد حركة النقد الاجنبي الداخل والخارج بالصورة التي تحقق التوازن بين الموارد والاستخدامات التي يجب ان تنحصر في خلق الطاقات الانتاجية في البلد وتمويل المشاريع الاستثمارية ذات الترابطات الواسعة في الاقتصاد القومي.

ج) قيام البنك المركزي العراقي بالتنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة بمحاولة تحسين آلية سعر صرف الدينار العراقي إزاء العملات الصعبة ومتابعة تطوره لكي يستخدم في معاملات القطاع العام وفيما يتعلق بالموارد النفطية بالدرجة الاولى.

د) وضع خطة تنسجم مع الخطط الاستثمارية التنموية بهدف تشجيع وجذب رؤوس الاموال والمدخرات للعراقيين المقيمين في الخارج.

هـ) بهدف تقليص واغراق السوق المحلية بالسلع الاستهلاكية من ناحية، والعمل من ناحية اخرى على التوسع في استيراد مستلزمات الانتاج للقطاعين الزراعي والصناعي، اذ يلاحظ وجود شحة في هذه المستلزمات الامر الذي انعكس سلبا على واقع التطور في القطاع الزراعي والصناعي، لذا ينبغي على المؤسسات المعنية التوسع باستيرادات المستلزمات من اسمدة ومبيدات ومواد اولية تحتاجها الصناعات المحلية بهدف ضمان عملية التطور الاقتصادي وتحقيق معدلات متسارعة في النمو لهذين القطاعين، وبالتالي الحد من آثار التضخم النقدي على الاقتصاد العراقي.

*خبير ومدير قسم السياسات الاقتصادية وزارة التخطيط والتعاون الانمائي

محافظ البنك المركزي العراقي:

لسوء الادارة وانعدام القانون واعمال التخريب دور في ارتفاع نسبة التضخم

بغداد / كريم الحمداني

شارك البنك المركزي العراقي في المؤتمر المصرفي العربي الذي اختتم اعماله في العاصمة اللبنانية بيروت اواخر الشهر الماضي.

وعلى هامش المؤتمر قال محافظ البنك المركزي العراقي سنان الشبيبي في تصريح صحفي: ان نسبة التضخم حاليا في العراق تتراوح ما بين ١٨-١٩٪ وستكون بحلول نهاية ٢٠٠٥ عند النسبة المستهدفة البالغة ٢٠٪ موضحا ان العراق قد يحقق هدفه الرامي لخفض معدل التضخم هذا العام مشيرا الى ان نسبة التضخم في عام ٢٠٠٤ وصلت الى نحو ٤٠٪ بسبب سوء الادارة وانعدام القانون والهجمات ضد مصافي النفط وخطوط الامداد مما ساهم في رفع اسعار الوقود والكهرباء، كما زادت جميع الاسعار واسعار التأمين مبينا ان هذه الهجمات نجحت في تعطيل امدادات الوقود والغذاء العراقية، وهو ما ادى الى خلق سوق سوداء موازية للاسعار المدعمة.

واشار الشبيبي الى ان احتياطات النقد الاجنبي في العراق تتراوح ما بين سبعة مليارات الى سبعة مليارات وسبعمئة مليون دولار ارتفاعا من خمسة مليارات دولار في تموز الماضي.

وأضاف: ان الزيادة في احتياطات العملات الاجنبية بالبنك المركزي ساعدت الدينار العراقي في الحفاظ على معدل صرف مريح يتراوح ما بين ١٤٦٥-١٤٧٥ دينارا مقابل الدولار الواحد، وان ذلك ساعد البنك المركزي ايضا على ان يكون اكثر مرونة في التعامل مع معدل الصرف وتقديم غطاء مناسب للعملة المحلية وان البنك يشعر براحة شديدة تجاه معدل الصرف الحالي، حسب قوله.

وبين قائلا: كان الدينار العراقي خلال ذروة قوته في ثمانينيات القرن الماضي يعادل نحو ثلاثة دولارات مقارنة بسعر يبلغ نحو الفي دينار لكل دولار في السنوات الاخيرة التي سبقت نيسان ٢٠٠٣، مؤكدا انه مع تحرك العراق نحو تطبيق اقتصاد السوق فهو بحاجة الى القطاع الخاص ليستثمر المزيد في اذونات الخزانة قصيرة الاجل وغيرها من المستندات والتسهيلات النقدية التي يقدمها البنك المركزي لجزء من الاصلاحات النقدية خلال فترة ما بعد الحرب، مضيفا ان التحرك نحو اقتصاد السوق يعد صعبا للغاية في وقت تقدم فيه الدول ٩٥٪ من العوائد، مشيرا الى ان القطاع الخاص ينبغي ان تكون لديه الرغبة والقدرة في العثور على مصادر مختلفة للتمويل، وان هذا القطاع يمكنه الاستثمار في اذونات الخزانة قصيرة الاجل وغيرها من التسهيلات التي يقدمها البنك المركزي حيث انها لا تتأثر بالوضع الامني في البلاد.

واوضح الشبيبي ان المصارف الخاصة في العراق البالغ عددها نحو "٣٠" مصرف ايداع صغير تموج بالسيولة ولكن عليها ان تخفض من تكلفة الاقتراض البالغة حاليا نحو ١٥٪ في المئة حتى يتسنى لها ان تحرز تقدما، مشيرا الى ان هناك فجوة كبيرة بين هذا المعدل ومعدلات الفائدة على الودائع التي تتراوح بين ستة وسبعة في المئة، وان مشكلة البنوك الخاصة تكمن في انها قلقة بخصوص المخاطرة العالية عندما يتعلق الامر بالاقراض وذلك بسبب قلقها من حدوث عمليات تخلف عن الدفع على نطاق واسع.

بعد تداعيات انفلونزا الطيور

انتعاش سوق السمك وتراجع منتوجات الدواجن

بغداد / رياض القره غولي

تتجه مؤشرات الاستهلاك المحلي الى تراجع كبير في الطلب على لحوم الدواجن ومنتجاتها في الوقت الذي تسجل فيه لحوم الاسماك تصاعدا في معدلات الاستهلاك والطلب سواء الحية منها أم المجمدة، ولا سيما بعد تداعيات موجة انتشار مرض انفلونزا الطيور في عدد من دول الجوار والخشية من خطورة تأثيراته واحتمال دخول الفايروس الى العراق عن طريق منتجات الدواجن المستوردة التي غزت الاسواق المحلية بكثرة لتصبح مادة رئيسة في الموائد العراقية برغم رداءة نوعية بعضها وافتقارها الى الشروط الصحية في ظل انفلات مراكز الحدود وافتقار المحاجر الزراعية فيها الى مقومات عملها الاساس مثل المعدات والاجهزة المختبرية الخاصة بفحص اللحوم المستوردة والتأكد من سلامتها من الامراض الانتقالية.

قالت السيدة عالية خميس (ربة بيت) انها توقفت عن شراء جميع منتجات الدواجن ولحومها منذ الاعلان عن ظهور حالات الاصابة بمرض انفلونزا الطيور في دول الجوار، إذ تخشى من آثار الانفلات وعدم وجود الرقابة الصحية من انتقال فايروس انفلونزا الطيور القاتل، مما دفعها الى التحول من استهلاك لحوم الدواجن وجميع منتجاتها الى الاسماء تجنبا من الاصابة بالامراض الانتقالية المشتركة وحفاظا على الصحة العامة على الرغم من تحمل اعباء اضافية تتمثل في الزيادات السريعة التي طرأت على اسعار لحوم الاسماك بعد تنامي الطلب عليها، لهذا السبب.

فيما برر السيد توفيق عمر صاحب بحيرة اسماك كان يقوم بتسويق اسماكه الى علوة السيدية، الزيادة في اسعار الاسماك الى ارتفاع اسعار الاعلاف والاصبعيات والادوية البيطرية بعد تراجع الدعم الحكومي عنها وعن جميع المستلزمات المرتبطة بتربية الاسماك عموما التي تعاني هيمنة المكاتب البيطرية عليها مبينا ان معدلات الانتاج على وجه العموم في العراق تراجعت كثيرا اثر عمليات تجفيف الاهوار ونهب المزارع السمكية الحكومية بعد سقوط النظام السابق وعمليات الصيد الجائر التي تعرضت لها الثروة السمكية باستخدام المبيدات والمتفجرات والسموم بحيث قلل من كمياتها المسوقة الى مكاتب بيع الاسماك.

ويضيف بقوله ان الطلب على لحوم الاسماك تضاعف في الاونة الاخيرة بعد انتشار الاخبار التي تتحدث عن هلاكات كبيرة في اعداد الدواجن لدى دول الجوار نتيجة فايروس انفلونزا الطيور القاتل حيث تأثرت السوق المحلية العراقية على نحو انعش عمليات تسويق الاسماك باسعار مشجعة لمربي الاسماك واصحاب البحيرات مؤكدا رغبته في ان يحظى واقع الثروة السمكية في العراق بدعم افضل في المدخلات لجعل الاسعار تتناسب والقدرة الشرائية للعوائل ذات الدخل المحدود.

وذكر بائع الاسماك علي عبد الكاظم ان تجارة الأسماك قد نشطت مؤخرا اثر تنامي الطلب عليها كونها اكثر أمنا من لحوم الدواجن، وقد وصلت اسعار الكيلوغرام الواحد من نوع الكارب بين (٣٠٠٠-٣٥٠٠) دينار ومثله السلفر لكن الاقبال عليه اقل (والزوري) بـ(١٥٠٠) دينار للكيلوغرام الواحد.

فيما يبلغ سعر الكيلوغرام الواحد من الاسماك المستوردة ثلاث آلاف ومئتين وخمسين ديناراً و(المقطّع) بألفين واربعمائة دينار.

العراق يشارك في الملتقى السابع للاتحاد العربي للمستهلك

بغداد / المدى

يُعقد حاليا في العاصمة الاردنية عمان الملتقى السابع للاتحاد العربي لجمعيات المستهلك.

ويمثل العراق وفد من الجمعية الوطنية لحماية المستهلك برئاسة الدكتور ضياء السيد صالح آل مكوطر الذي التقه "الحدث الاقتصادي" قبيل توجهه الى عمان، فقال: ان اجتماعات الملتقى السابع للاتحاد العربي للمستهلك التي بدأت يوم الاحد ٢٠٠٥/١٢/٤ وتستمر لاربعة ايام، وستصاحب اجتماعات الامانة العامة للاتحاد الذي يضم تجمعا للجمعيات العربية لحماية المستهلك ستنتهي بندوة علمية حول "دعم الصناعة الوطنية" حيث قدم رؤساء الوفود العربية المشاركة الاجراءات والاولويات التي تعتمدها جمعياتهم في حماية المستهلك.

واشار آل مكوطر الى ان الوفد العراقي اعد ورقة متكاملة وشاملة حول تداعيات عملية الغش الصناعي والتجاري في ظل الاحتلال فضلا عن سياسة اغراق السوق العراقية بالسلع والبضائع الرديئة والاجراءات التي تتخذها الجمعية الوطنية لحماية المستهلك لمواجهة ذلك، فضلا عن المقترحات العملية لتفعيل عمل جمعيات حماية المستهلك في الوطن العربي وبما يضمن الدفاع عن حقوقه الاساسية المقرة في الامم المتحدة.